A S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/45/700
S/21920
1 November 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
NOV 5 1990
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البندان ٣٥ و ١٥٣ من جدول الاعمال
الحالة في الشرق الاوسط
العدوان العراقي واحتلاله المستمر
للكويت في انتهاك فاضح لميثاق
الامم المتحدة

مجلس الامن
السنة الخامسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ موجهة
الى الامين العام من الممثل الدائم لايطاليا لدى
الامم المتحدة

أتشرف بأن احيل اليكم النصين الانكليزي والفرنسي للبيانين الصادرين عن الاتحاد الاوروبي بشأن أزمة الخليج (انظر المرفق الاول) وبشأن الشرق الاوسط (انظر المرفق الثاني) .

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في اطار البندين ٣٥ و ١٥٣ ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) فييري تراسلر
السفير

المرفق الاول

بيان بشأن أزمة الخليج

يعرب المجلس الاوروبي عن بالغ قلقه إزاء استمرار استغلاق أزمة الخليج على الحل نتيجة لإنتهاك العراق المتواصل للشرعية الدولية ، وخصوصا احتلاله المستمر والمدمر للكويت ، واضطهاد سكانه وترحيلهم ، وأخذه رهائن أجانب ، وانتهاكاته المتكررة للاتفاقيات التي تنظم العلاقات الدبلوماسية . وهذه الاعمال لا يمكن تحملها . والاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء يوليان أولوية عليا لحل هذه الازمة على أساس قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة ، ويؤكدان من جديد أن حل الازمة لن يتسنى إلا اذا سبقه تنفيذ هذه القرارات .

والمجلس الاوروبي يطالب بأن يسحب العراق قواته من الكويت فورا وبصورة كاملة وبدون قيد أو شرط ، وأن تستعاد حكومة الكويت الشرعية ، وأن يسمح بمغادرة العراق والكويت لمن يرغب في ذلك من المواطنين الاجانب .

ووفقا لقرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة ذات الصلة ، فإن المجلس الاوروبي يدين الممارسة العراقية المتمثلة في أخذ رعايا الدول الاخرى رهائن والاحتفاظ بهم في مواقع استراتيجية ، ويذكّر العراق بالتزاماته الدولية في هذا الصدد ويحمّل الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة عن سلامتهم . وتؤكد الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي من جديد تضامنها الكامل في اطلاق سراح جميع المواطنين الاجانب المحتجزين في العراق والكويت ، وتشجب استغلال العراق اللاأخلاقي لهم تحقيقا لغرض وحيد وعقيم يتمثل في محاولة اشاعة الفرقة في المجتمع الدولي . والدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تدين ، بغير تحفظ ، هذه المناورة التي لن تعمل ، وهي تمارس استخفافا بأهم القواعد الانسانية ، إلا على تعقيد احتمالات ايجاد حل للازمة . وتؤكد هذه الدول تصميمها على عدم ايفاد ممثلين لحكوماتها بأي صفة للتفاوض مع العراق على اطلاق سراح الرهائن الاجانب ، وتنهي الدول الاخرى عن القيام بذلك . وتطلب الى مجلس الامن أن يواصل جهوده من أجل العمل على مغادرة جميع الرهائن فورا ، وتشجع الامين العام على ايفاد ممثل خاص الى العراق تحقيقا لهذه الغاية .

والمجلس الاوروبي يطالب أيضا ، وفقا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ، بأن يسمح العراق للدبلوماسيين المعتمدين لدى الكويت والممنوعين حاليا من مغادرة العراق بأن يغادروه بحرية ودون عراقيل .

ويعرب المجلس الاوروبي عن ارتياحه للدرجة الكبيرة التي بلغها توافق الآراء فيما بين جميع أعضاء مجلس الامن التابع للامم المتحدة وفي المجتمع الدولي ككل بشأن المبادئ السالفة الذكر . ويرى المجلس الاوروبي ضرورة الاحتفاظ بتوافق الآراء هذا من أجل ايجاد حل سلمي للأزمة . والاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء عاقدان العزم على الالتزام بأمانة بالحظر وبغيره من التدابير التي قرر مجلس الامن فرضها ، ويطلبان الى سائر الدول أن تتصرف بنفس الاسلوب . ويعربان عن استعدادهما للنظر في اتخاذ أي خطوات اضافية تتفق وميثاق الامم المتحدة .

وسوف تقوم الرئاسة بإخطار الحكومة العراقية بنص هذا البيان .

المرفق الثاني

بيان بشأن الشرق الأوسط

يعرب المجلس الأوروبي عن بالغ جزعه لاستمرار أعمال العنف في لبنان . ويعرب عن أمله في أن تتطور عملية المصالحة الوطنية في ذلك البلد بشكل فعال . ويؤكد المجلس الأوروبي من جديد تأييده القوي لتنفيذ اتفاقات الطائف التي يتعين تطبيق أحكامها من جانب كافة الأطراف المعنية في أقرب وقت ممكن ، بما يحقق الاستعادة الكاملة لسيادة لبنان واستقلاله ووحدته وسلامته الاقليمية ، متحررا من جميع القوات الأجنبية . ويطلب المجلس الأوروبي الى جميع الأطراف في لبنان أن تشترك في هذه العملية وأن تتعاون فيما بينها بغية الاستعادة الفورية للأوضاع التي تحول دون تكرار أعمال العنف هذه . وسيواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مساندة تلك العملية بصورة كاملة ، كما أنهما على استعداد للمشاركة في إعادة بناء البلد .

ويؤكد المجلس الأوروبي من جديد إلتزامه الدائم تجاه إيجاد حل عادل لسائر مشاكل المنطقة ، كما يؤكد من جديد تصميم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على ألا يدخرا وسعا لتحقيق تلك الغاية .

وفي هذا السياق ، يعتزم المجلس الأوروبي العمل على التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية بما يتمشى وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة والمبادئ المحددة من قبل الاتحاد الأوروبي في بياناته السابقة . وتحقيقا لهذه الغاية ، يكرر المجلس تأييده لمبدأ عقد مؤتمر دولي للسلام في وقت مناسب .

إن عدم إحراز أي تقدم في السعي نحو تحقيق تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي يشكل مصدر قلق بالغ للاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء اللذين عقدا العزم على تشجيع كافة الجهود الرامية الى اقامة حوار بين الأطراف المعنية مباشرة . ويعرب المجلس الأوروبي عن ترحيبه بقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٦٧٢ (١٩٩٠) و ٦٧٣ (١٩٩٠) ، ويؤكد من جديد تأييده للدور الذي يمكن بل وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم به في حماية حقوق الشعب الفلسطيني ، ويطلب مرة أخرى الى اسرائيل أن تفي بالتزاماتها المقررة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المعنية بحماية المدنيين وقت

الحرب ، وبأن تتعاون مع الامم المتحدة . والاحداث المأساوية التي وقعت في القدس تبين مرة أخرى أن الوضع الراهن في الاراضي المحتلة لا يمكن أن يدوم . وبقدر شجب الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء لتلك الاحداث ، يعربان عن نفس المشاعر إزاء أعمال العنف المأساوية المرتكبة ضد المواطنين الاسرائيليين . وهما إذ يذكّران جميع الاطراف المعنية بأن العنف يولّد العنف ، يكرران نداءهما بالتزام الهدوء وضبط النفس .

ويعرب المجلس الاوروبي عن ترحيبه بتطبيع العلاقات بين الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء وجمهورية إيران الاسلامية .

ويرى المجلس الاوروبي ضرورة إغتنام جميع الفرص لحل النزاعات في المنطقة . والمجلس الاوروبي مقتنع بضرورة تعزيز علاقات الثقة والتعاون فيما بين بلدان المنطقة بغية تهيئة حالة من الاستقرار ، والامن ، والرفاه الاقتصادي والاجتماعي ، واحترام الحقوق المدنية والسياسية ، ومنع تكرار تفجّر الازمات ، وكبح سباق التسلح ، ومنع انتشار أسلحة التدمير الشامل . والاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء على استعداد للتعاون مع البلدان المعنية في السعي نحو وضع المبادئ والقواعد والهياكل اللازمة لتحقيق هذه الغاية ، كما أنهما على استعداد للمساهمة في إنجاح المهمة التي عُهد بها في القرارات ذات الصلة الى الامين العام للامم المتحدة بدراسة التدابير الكفيلة بتعزيز الامن والاستقرار في المنطقة .

إن الحلول العادلة والدائمة لمختلف مشاكل المنطقة لن تعمل إلا على الاسهام في تعزيز الصلات التاريخية بين أوروبا وبلدان الشرق الاوسط ، وفي إبراز الاهمية الكاملة للدور الذي ينبغي للعالم العربي أن يقوم به في المجتمع الدولي .

- - - - -